

Distr.
GENERAL

S/21531
15 August 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

AUG 16 1990
مجلس الأمن
UN/SA COLLECTION



مذكرة شفوية مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة
إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للمملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتتشرف ، رداً على مذكرته (1) SCPC/7/90 ، بإبلاغه بالتدابير التي اتخذتها المملكة المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) على أساس وطني وبوصفها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي .

صدر أمران يسريان اعتباراً من منتصف ليل ٨ آب/أغسطس يحظران استيراد جميع السلع (بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية) العراقية والكويتية المنشأ إلى المملكة المتحدة وتمديد جميع السلع إلى العراق والكويت بدون ترخيص .

صدر أمر ثالث عنوانه "الأمر المتعلق بالعراق والكويت (جزاءات الأمم المتحدة) لعام ١٩٩٠" يحظر الأنشطة التالية :

(أ) إجراء وتنفيذ اتصالات لتصدير سلع من العراق أو الكويت وأي تصرف آخر يُقصد منه تشجيع تصدير السلع من العراق أو الكويت ؛

(ب) التعامل مع سلع مصدرة من العراق بعد ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ؛

(ج) توريد سلع ليست في العراق أو الكويت إلى شخص في العراق أو الكويت أو لحسابه ؛

(د) توريد سلع إلى شركة عراقية أو كويتية أو تحت سيطرة عراقية أو كويتية أو لحسابهما ؛

(هـ) أي تصرف يقصد به تشجيع توريد السلع إلى شخص في العراق أو الكويت أو شركة عراقية أو كويتية أو تحت سيطرة عراقية أو كويتية أو لحساب أي منهم .

وتسري تدابير الحظر هذه داخل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وعلى الشركات التابعة للمملكة المتحدة والرعايا البريطانيين في جميع أنحاء العالم . ويحظر الأمر أيضا استخدام السفن والطائرات التي تحمل العلم البريطاني واستخدام تلك المؤجرة لشركات تابعة للمملكة المتحدة ولرعايا بريطانيين لهذه الأغراض . كما يحظر استخدام عربات النقل البري لهذه الأغراض داخل المملكة المتحدة .

وتُحظر بموجب أحكام المرسوم الصادر المنصوص عليها بموجب العقود القائمة .

وصدرت عن وزارة الخزانة يومي ٢ و ٤ آب/أغسطس توجيهات قانونية مستقلة لتجميد أصول عراقية وكويتية معينة تنفيذا للفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) .

وصدر أمر رابع يسري أيضا اعتبارا من منتصف ليل ٨ آب/أغسطس ويقتضي بتنفيذ الأحكام الإلزامية لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) في الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة .

إضافة إلى ذلك ، اعتمد الاتحاد الأوروبي قانونا يسري اعتبارا من ٨ آب/أغسطس في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد وينص على حظر عام لاستيراد وتصدير جميع السلع أو المنتجات العراقية والكويتية المنشأ أو الواردة من العراق والكويت .
